هيئة الأمم المتحدة للمرأة

هيئة الأمم المتحدة للمساواة
بين الجنسين وتمكين المرأة

إجراء تحليل أفضل للجوانب الجنسانية في تصميم السياسات وتطبيقها ومراقبتها وتقييمها.

خلاصة

في السياقات التي تعقب النزاعات، تكون هناك حاجة قوية بصورة استثنائية لإجراء إصلاح في جهاز الشرطة تُراعى فيه الاعتبارات الجنسانية. وكثيراً ما توفر مثل هذه البيئات أيضاً ظروفاً مواتية لمواصلة التغيير في مؤسسات إنفاذ القانون وممارساتها. وقد حددت هذه المذكرة التوجيهية أربعة أبعاد للتغيير المؤسساتي وهي أبعاد تتضح جلية في جهود إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية في بعض البلدان الخارجة من النزاعات:

- تعديل الولايات بهدف توجيه الشرطة نحو الاستجابة للجرائم الموجهة ضد النساء؛
- تطبيق ممارسات تشغيل وأنظمة حوافز ومعايير لقياس الأداء جديدة تحفز، وتكافئ، الأشكال الجديدة من العمل الشرطي الذي يستجيب لاحتياجات النساء؛
- تجنيد النساء للخدمة في الشرطة وتطبيق إجراءات من أجل استبقائهن في الخدمة وترقيتهن؛
- إشراك النساء في أنظمة المساءلة.

من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية لا يزال أمراً حديثاً نسبياً. فعلى الرغم من أن بعض المناطق، مثل أمريكا اللاتينية، متقدمة جداً من حيث استحداث الهياكل الأساسية اللازمة للتصدي للجرائم الموجهة ضد المرأة، إلا أن مناطق أخرى لا تزال تكافح في ظل أُطر قانونية منحازة لأحد الجنسين. سيواصل كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم الجهود الوطنية الرامية إلى جعل أجهزة الشرطة أكثر شمولاً واستجابة. وبذل جهود أممية لتعميم الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والدفع بحقوق الإنسان للمرأة، وغيرها من الجهود المبذولة على مستوى المنظومة بأكملها لإكساب عملية إصلاح قطاع الأمن بعد انتهاء النزاع تماسكاً وانسجاماً. وتطلعاً للأمام، سيتطلب إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية صياغة معايير للأداء فيما يتعلق باحتياجات النساء، وسيتطلب أنظمة مراقبة فعالة لتتبُع مدى التقيد بالأنظمة، وإجراء تقييم كمي ونوعي لتقييم الأثر. تشكل النساء جزءاً لا يمكن الاستغناء عنه من عملية بناء السلام والاستقرار الاجتماعي. وبعد انتهاء النزاع، يعتبر إعادة إنشاء جهاز شرطة قادر على الاستمرار بأسرع ما يمكن والتأكد من أنه مستجيب للشؤون الجنسانية في التوظيف وضبط النظام في المجتمع أمراً أساسياً للسماح للنساء بالتعافي من آثار العنف المتطرف والمضي قُدماً في مسيرة بناء حياتهن وحياة أسرهن.

الحواشي:

1 *"نساء الهند الأشد بأساً يتجهزن للانتشار ضمن قوات الأمم المتحدة في ليبيريا التي تمزقها النزاعات"، صحيفة إنترناشونال هيرالد تريبيون، الجمعة، 8 أيلول/سبتمبر 2006، www.iht.com، انظر أيضاً مونيزا نكفي، "نشر كتيبة لحفظ السلام مؤلفة من نساء"، صحيفة واشنطن بوست، 19 كانون الثاني/ يناير 2007، www.washingtonpost.com.*

2 *إصلاح الشرطة عنصر من عناصر إصلاح القطاع الأمني—في تعبير أكثر شمولية - ويعتبر أساسياً لإقامة حكم القانون وبناء مؤسسات خاضعة للمساءلة وتعزيز الحكم الديمقراطي الفعال. وتعكف الأمم المتحدة حالياً على مراجعة نهجها الخاص بإصلاح القطاع الأمني، وسوف يشكل تقرير سيصدره الأمين العام للأمم المتحدة في أواخر عام 2007 الخطوة الأولى نحو هذا الهدف.*

3 *جدول الأعمال ذات النقاط الثمانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (www.undp.org/cpr/we_do/8_pa.shtml) والأهداف الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.*

4 *وليام ح. أونيل، تقرير حول القضايا الجنسانية وإصلاح الشرطة فيما بعد النزاعات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ ومكتب منع الأزمات والانتعاش منها وصندوق الأمم المتحدة للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة حالياً)، إدارة عمليات حفظ السلام/شرطة الأمم المتحدة/الممارسات السليمة، كانون الثاني/ يناير 2007. تتوفر ملاحظات ميدانية مفصلة حول إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية في المواقع الثلاثة جميعها —ليبيريا وسيراليون وكوسوفو- كمذكرات غير منشورة بناء على طلب من فريق السلام والأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في نيويورك. وتغطي هذه الملاحظات الميدانية الفترة من العام 2006 إلى 2007.*

5 *مثلاً، البرنامج المشترك 'تعزيز الحماية من العنف الجنساني' الذي نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ وصندوق الأمم المتحدة للمرأة مع شرطة جمهورية رواندا.*

6 *ملاحظة: العلاقة بين الشرطة ونزلاء السجن هي موضوع مستقل يتطلب معالجة عميقة، لا تتطرق هذه المذكرة التوجيهية إلى إصلاح الشرطة فيما يتعلق بالسجناء، ولا حتى السجينات منهم.*

7 *لمزيد من المعلومات عن تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن رقم 1325 على جهود الإنعاش وإعادة البناء بعد انتهاء النزاعات، انظر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 'اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن رقم 1325: دليل سريع'، نيويورك: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2006.*

8 *يجرم القانون الذي سُن في كانون الأول/ ديسمبر 2005 الاغتصاب الجماعي —جاعلاً منه جرماً لا يمكن إطلاق سراح المتهم به بكفالة- والاغتصاب الزوجي واغتصاب القاصرين.*

9 *توصل تقرير يستند إلى بحث تشاركي تم إجراؤه في 23 بلداً في الفترة من عام 1999 إلى 2000 ليدخل ضمن 'تقرير التنمية العالمي لعام 2001' الصادر عن البنك الدولي أن كثيراً من الفقراء في البلدان النامية يرون الشرطة على أنها أكثر المؤسسات العامة فساداً ونهشاً بالناس، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالنساء الفقيرات (ديبا ناريان، روبرت تشامبرز، ميرا كول شاه، باتي بيتيش، 'أصوات الفقراء: صرخات تنادي بالتغيير' (Voices of the Poor: Crying Out for Change)، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2000).*

10 *See the sample protocol for addressing gender-based violence available in: Economic Community for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 'Report of the ECLAC-CDCC/CIDA Gender Equality Programme Regional Conference on Gender-Based Violence and the Administration of Justice,' Port of Spain, Trinidad and Tobago, 3–5 February 2003. Available online: www.eclac.org/cgi-bin/getProd.asp?xml=/publicaciones/xml/3/12533/P12533.xml&xsl=/portofspain/tpl-i/p9f.xsl&base=/portofspain/tpl/top-bottom.xslhttp://www.eclac.cl/publicationes/ xml/3/12533/lcarg744.pdf.*

11 *سيتطلب الأمر قدراً أكبر من المراقبة والتقييم بغية إنتاج دليل على تأثير وجود مراكز شرطة نسائية ومواصلة تعلم كيفية تحسين مستواها. يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً شركاء وطنيين، مثل الشرطة في نيكاراغوا، في مثل هذه الجهود.*

12 *Letitia Anderson, 'GBV Offices: A sign of progress in UNIFEM partnership with Rwandan police,' New York: UNIFEM, 18 April 2007, online at: http://www.unifem.org/gender_issues/voices_from_the_field/story.php?StoryID=588.*

13 *مصادر البيانات متوفرة لدى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حالياً) ويمكن تزويدكم بها حسب الطلب.*

14 *Sandra Grey, Manon Tremblay, Drude Dahlerup, Sarah Childs and Mona Lee Krook, 'Do Women Represent Women? Rethinking the "Critical Mass" Debate,' Politics and Gender 2, No. 4, 2006: 491–530.*

15 *هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2011)، تقدم نساء العالم: سعياً لتحقيق العدالة" متوفر على الموقع: http://progress.unwomen.org/wp-content/uploads/2011/11/ ARA-Report-Progress-of-the-Worlds-Women.pdf.*

تمكنهن من تكوين ثقافة دعم بعضهن البعض. وفي كوسوفو، لا يقتصر جهاز الشرطة على ضم عناصر شرطة نسائية في جميع وحداته بل إن العديد منهن يشغلن مناصب رفيعة —وهو أسلوب له تأثير تدريجي ويرفع معنويات النساء.

يتطلب إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية أن تشارك النساء في مساءلة الشرطة.

من شأن إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية أن يضمن ترقية النساء إلى تشكيلات أعلى رتبة كي يمثلن بالتالي نماذج لأدوار تنظر إليها نساء أخريات يرغبن في دخول سلك الشرطة والارتقاء في المراتب. كذلك، ينبغي أن تركز هذه الإصلاحات على تعزيز التمثيل المتكافئ للنساء في المناصب التنفيذية من خلال التعامل بفعالية مع التهميش المتكرر للنساء عن طريق تعينهن في مناصب إدارية وغير تنفيذية.

يمكن للسياقات التي تلي انتهاء النزاعات أن توفر فرصاً خاصة لتجنيد أعداد أكبر من النساء في الشرطة لأن من المحتمل أن يكون النزاع قد غير من الأدوار التقليدية للجنسين بحيث تتولى النساء أدواراً جديدة كقيادات للمجتمع وحتى كمقاتلات. ولكن هناك، في الوقت نفسه، عائقاً يظهر بشكل متكرر أمام التكافؤ بين الجنسين في أجهزة الشرطة في سياقات ما بعد النزاعات ألا وهو أن النساء قد يعانين من نقص في المؤهلات نتيجة لسنوات من إهمال خدمات التعليم للبنات مما قد يمنع النساء من الانضمام إلى سلك الشرطة في المقام الأول أو استثناؤهن من الترقيات. وتتعامل الشرطة الوطنية في ليبيريا مع هذه المشكلة عن طريق تقديم التعليم الثانوي المجاني للفتيات اللواتي يرغبن في الحصول على تدريب متخصص في سلك الشرطة بعد نيلهن شهادة الثانوية العليا.

إن جعل مكان العمل بيئة آمنة وداعمة للنساء يمثل جزءاً أساسياً من عملية جذب النساء للالتحاق بالشرطة واستبقائهن فيها. أولاً وقبل كل شيء، يجب حماية الشرطيات من المضايقات الجنسية من قبل زملائهن في العمل. وتعدّ السياسات غير المتسامحة بتاتاً فيما يتعلق بالتحرش والاعتداء الجنسي عنصراً أساسياً في إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية ويجب دعمها بإجراءات قوية تعمل على فرضها بما في ذلك استخدام آليات تقديم الشكاوى لإظهار مستوى عالٍ من الالتزام بالمساواة بين الجنسين.

بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال السياسات الخاصة بدعم الأسرة والطفل (بما في ذلك إجازة الأمومة والأبوة، وزي رسمي للنساء الحوامل، ومنح استراحات في أيام العمل للشرطيات لرعاية أطفالهن الرضع) في بعض السياقات من أجل استبقاء المجندات في الشرطة. ويُعتقد أن لهذه السياسات دوراً فعالاً في استبقاء النساء في جهاز شرطة كوسوفو. ويقر إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية أن للنساء احتياجات خاصة فيما يتعلق بمكان العمل تتعلق بسلامتهن البدنية ومسؤولياتهن تجاه رعاية أطفالهن وأسرهن. وقد يتطلب عدم التكافؤ في إمكانية حصول النساء على التعليم في بعض الحالات —العائد إلى التحيز الاجتماعي المتجذر- استثماراً إضافياً في التدريب للتأكد من أن النساء قادرات على الحصول على التعليم والخبرة على قدم المساواة مع زملائهن الذكور وأن الشرطيات يمكنهن الوفاء بالشروط المسبقة للحصول على الترقيات. إضافة إلى ذلك، يتعرض الرجال والنساء لمستويات عالية من الضغط المرتبط بالعمل مع الناجيات من العنف الجنسي، ويجب التعامل مع هذه الناحية عبر خدمات الدعم النفسي.

وكذلك، بقدر ما نحتاج إلى هياكل أساسية جديدة كي تقوم الشرطة بعملها في ضبط الجرائم بحق النساء، فقد نحتاج إلى هياكل أساسية إضافية لدعم الفاعلية التنفيذية لطاقم الشرطة النسائية.

أنظمة المساءلة: الاستجابة والتصحيح

يتطلب إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية أن تشارك النساء في مساءلة الشرطة. إن التأكد من وجود مساءلة لأجهزة الأمن في أي بلد من البلدان يمثل تحدياً مهماً. ويعتمد الإشراف المدني والديمقراطي الفعال على الأجهزة الأمنية على مستوى الشفافية والمشاركة الديمقراطية في أي بلد. وفضلاً عن تشجيع النساء العاملات في مجال السياسة الوطنية على المشاركة في اللجان البرلمانية الخاصة بالدفاع والأمن الداخلي، ثمة وسائل أخرى لتعزيز مشاركة النساء في آليات الإشراف.

يمكن لهيئات مراجعة عمل الشرطة ولجان حقوق الإنسان الوطنية ولجان الارتباط بين المجتمع والشرطة والمنظمات الدولية أن تحسّن من العلاقات بين النساء والشرطة إما بفتح القنوات أمامهن للتقدم بشكاوى أو بدعم الشرطة بحيث تصبح استجابتها أفضل لاحتياجات النساء. وينبغي أيضاً توسيع نطاق آليات الشكاوى هذه بحيث تشمل الشكاوى المقدمة من فاعلين داخليين وتتعامل مع قضايا أوسع نطاقاً مثل التمييز القائم على الجنس والإثنية وحالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وقضايا أخرى غيرها.

من الجوانب الأخرى المهمة للمساءلة الفعالة هي المشورة العامة التي تعمل على تفعيل الحوار بين الشرطة وأفراد من النساء بالإضافة إلى عموم الجمهور، بما في ذلك أعضاء الحركة النسائية ومنظمات حقوق الإنسان والجماعات الإثنية المهمشة وجماعات الدعوة والمناصرة التي تركز على فيروس نقص المناعة البشرية ومرض نقص المناعة المكتسب- الإيدز. ويمكن لمثل هذه المشاورات أن تشكل جزءاً من تصميم السياسة وتطبيقها ومراقبتها.

يعمل جهاز شرطة كوسوفو على نحو وثيق مع شبكة مؤلفة من 85 منظمة عضوة في شبكة كوسوفو النسائية بالإضافة إلى عمله مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وذلك لضمان إيصال احتياجات النساء وشواغلهن بانتظام إلى الشرطة. ويقوم كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم مكتب العنف الجنساني في شرطة رواندا الوطنية لكي ينخرط بالطريقة ذاتها مع منظمات نسائية محلية الأمر الذي سيمكنه من تصميم وتنفيذ استجابة أفضل إزاء العنف الجنساني.

أخيراً، يجب دعم أنظمة التشغيل الجديدة بنظم معلومات مراعية للاعتبارات الجنسانية تتيح إجراء عمليات مراجعة وتقييم للأداء تستند إلى الأدلة. ومن شأن هذه النظم أن تشكل أداة للتخطيط المراعي للاعتبارات الجنسانية ولأغراض

تشكيلة العاملين: توزيع العمل والصلاحيات[14]

يُنظر إلى عمل الشرطة في كافة المجتمعات على أنه 'عمل للرجل'. ويتجلى ذلك في حقيقة أن تمثيل النساء في صفوف موظفي الشرطة ضعيف في أغلب بلدان العالم حيث أن هناك بالمعدل امرأة واحدة تقريباً من بين كل 10 عناصر شرطة في العالم. وتوجد في البلدان المتقدمة وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى النسب من عناصر الشرطة النسائية حيث تبلغ النسبة فيهما 13 و 12 بالمائة على التوالي. بالمقابل، فإن أدنى النسب هي في منطقة الشرق

إن زيادة تمثيل المرأة في أجهزة الشرطة هو عنصر مهم في إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية.

الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة جنوب آسيا حيث تبلغ فيهما 2 و3 بالمائة على التوالي.[15] وثمة بلدان مثل أستراليا وجنوب أفريقيا تصل نسبة النساء في أجهزة الشرطة فيها إلى الربع، مما يرفع المعدل العالمي. في حين تنخفض نسبة أعداد الشرطيات انخفاضاً كبيراً في بلدان أخرى، مما يدل على وجود عوائق جوهرية أمام وصول النساء إلى العمل في الشرطة ووجود مشكلات في استبقاء الشرطيات في العمل بعد توظيفهن.

يُنظر إلى زيادة تمثيل المرأة في أجهزة الشرطة على أنه عنصر مهم في إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية وذلك لعدة أسباب، منها أنه سيدعم وجود علاقات فاعلة مع المجتمع المحلي لأن جهاز الشرطة الذي يُمثل في تركيبته السكان الذين يخدمهم سيحظى بشرعية أكبر بين السكان؛ ومن الممكن له أن يلطف من الحدود المفرطة في استخدام القوة؛ والأهم من ذلك كله أنه قد يتمخض عن جهاز شرطة يستجيب بقدر أكبر من النشاط والالتزام من أجل منع وقوع انتهاكات لحقوق النساء. ومع ذلك، فإن وجود عدد أكبر من النساء في الشرطة لا يضمن تلقائياً وجود جهاز شرطة أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية بسبب أن أنظمة الحوافز والتدريب لا تزال تفرض ممارسات تشغيلية تعمل على التمييز ضد النساء وخاصة إذا كان وجود النساء في الشرطة محدوداً بأعداد رمزية.

لهذا السبب، يجب على جهود توظيف النساء أن 'ترفع سقف أهدافها' بمعنى السعي إلى جذب أعداد كبيرة من النساء من أجل تحسين مستوى التكافؤ بين الجنسين. ويجب على عملية التوظيف التي تستهدف النساء أن تتجنب تقسيم العمل والسلطة على أساس نوع الجنس فتعمد إلى وضع النساء في المراتب الدنيا وللمهمات الأقل قيمة.

تبلغ نسبة النساء في سلك الشرطة بتيمور-ليشتي بعد النزاع 18 بالمائة وهي نسبة تضع تيمور-ليشتي في مرتبة أعلى من مرتبة معظم البلدان المتقدمة ومن قوة الشرطة العاملة ضمن بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقد وضعت بعثات حفظ السلام نصب أعينها الوصول بنسبة تمثيل الإناث في فرق الشرطة إلى 20 بالمائة بحلول عام 2014. أما بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبيريا فقد وضعت سياسة خاصة بالشرطة الوطنية الليبيرية لا تنطوي فقط على جهود لتوظيف وتدريب مزيد من الإناث، بل التأكد من أنه لا يتم عزلهن في المراتب الدنيا. وبالتالي فإنه يتم تعيين نساء في أدوار قيادية في هيكلية جهاز الشرطة. كما أن جمعية الشرطة النسائية التي أُنشأت حديثاً

إحدى أفراد شرطة المجتمعية تزور أشخاصاً مشردين داخلياً في تيمور-ليشتي: صور الأمم المتحدة/ مارتين بيريه

وهناك تغيير واضح آخر في الممارسات التشغيلية وهو تغيير ينطوي على إنشاء وحدات شرطة مخصصة الغرض مهمتها التعامل مع الجرائم المرتكبة ضد النساء. إن الغاية من مراكز شرطة النساء ووحدات دعم الأسرة والمكاتب المعنية بشؤون المرأة هي توفير البيئة التي يمكن للنساء اللواتي يتعرضن للعنف أن يشعرن بأمان أكبر فيها مما يدفعهن إلى تسجيل شكاويهن واتخاذ إجراءات لرفع دعاوى قضائية. وغالباً ما تكون هيئة العاملين في هذه المراكز من عناصر الشرطة النسائية أو نساء ورجال تلقوا تدريباً محدداً للتعامل مع الناجيات من الجرائم الجنسية وإجراء التحقيقات الفعالة. تساعد مراكز شرطة النساء والوحدات المختصة بالشؤون الجنسانية في مواجهة قلة التبليغ عن الجرائم ضد النساء والتي يتم ارتكابها في كل ركن من أركان المجتمع الأبوي إضافة إلى أجهزة الشرطة فيها. يمكن عن طريق تخصيص موارد محددة للتعامل مع العنف الجنسي إرسال رسالة قوية للسكان بشأن انتهاء الإفلات من العقاب في هذه الجرائم. وفي الوقت نفسه، تساعد هذه التدابير في إعادة بناء ثقة السكان المدنيين بمؤسسات القطاع الأمني.[11]

في نيسان/ أبريل 2005، أنشأت الشرطة الوطنية الليبيرية وحدة حماية النساء والأطفال بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وتم في رواندا كذلك، في أيار/مايو 2005، افتتاح مكتب الشؤون الجنسانية المنبثق عن مكتب شؤون العنف الجنساني في المقر الرئيسي للشرطة الوطنية الرواندية وذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة حالياً) وبرنامج الأمم المتحدة

يمكن للوحدات المتخصصة بالشؤون الجنسانية في جهاز الشرطة أن تدعم التغيير في الموقف عند عموم الناس والتشجيع على التبليغ عن الجرائم الجنسانية.

الإنمائي.[12] وقد تم استحداث مكتب شؤون العنف الجنساني لتعزيز دور وحدة حماية الطفل والأسرة والاستجابة لمواجهة موروث من العنف الجنسي، وخاصة الاغتصاب، بصفته عملاً من أعمال الإبادة الجماعية.

لم يقتصر إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية في كثير من الأماكن على إنشاء مراكز شرطة للنساء كالتي تحدثنا عنها سابقاً وحسب، بل إلى إنشاء وحدات شرطة صُممت خصيصاً لمحاربة العنف الجنسي والعنف المنزلي والاتجار بالبشر والبغاء، ومنها على سبيل المثال وحدات العنف المنزلي.

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار 86/52 المتعلق 'بتدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة' وذلك إقراراً منها بالحاجة إلى نُهُج متخصصة في التعامل مع العنف الجنساني في مجال إنفاذ القانون.[13] يشتمل هذا القرار على مبادئ توجيهية بخصوص تصميم الممارسات والإجراءات التشغيلية الجديدة التي يجب تطبيقها في الوحدات المتخصصة.

ومن بين التدابير التشغيلية الأخرى والحيوية بالنسبة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في ممارسات الشرطة، الهياكل الأساسية المادية والاتصالاتية في مراكز الشرطة التي تتيح لفريق العاملين سماع الشكاوى وتسجيلها والاستماع إلى شهادات وروايات الناجيات من العنف الجنسي. ومن بين العناصر الأساسية المتعلقة بالكيفية التي يمكن بها للهياكل الأساسية المراعية للاعتبارات الجنسانية تقديم خدمات أفضل للناجيات من العنف الجنسي: خطوط الهاتف الساخنة المجانية لحالات الاغتصاب، ومركبات مخصصة لخدمة وحدات الشؤون الجنسانية، وسيارات إسعاف، وغرف منفصلة للفحص الطبي، وأماكن خاصة للمقابلات، ووجود صلات مع ملاجئ خاصة توفّر الإقامة الطويلة للنساء اللواتي لا يمكنهن العودة إلى البيت. كما يتم بين حين وآخر توفير وسائل من مستوى أعلى كالعلاج الطبي والمشورة الاجتماعية والقانونية والنفسية التي تقدمها منظمات غير حكومية، وذلك عبر مراكز شرطة عملت على تطبيق إجراءات إصلاحية.

يمكن للوحدات المتخصصة بالشؤون الجنسانية في جهاز الشرطة أن تدعم التغيير في الموقف عند عموم الناس والتشجيع على التبليغ عن الجرائم الجنسانية. كما ويمكن أن يكون لها تأثير مشابه على مواقف عناصر الشرطة من الذكور والإناث. فقد ساعد إنشاء وحدة خاصة بالشؤون الجنسانية في جهاز الشرطة بكوسوفو، على سبيل المثال، إلى إبراز قضايا الاتجار بالبشر والبغاء القسري —وهما مشكلتان كبيرتان في كوسوفو ما بعد انتهاء النزاع — وجعلها قضايا ذات أولوية بالنسبة للشرطة.

ولكي يحدث هذا التأثير الإيجابي، من الضروري ألا تصبح هذه الوحدات المتخصصة دوائر غير مرغوبٍ العمل فيها ولا تتمتع باعتراف وتقدير كاملين. ويجب توفير حوافز قوية لتشجيع موظفي الشرطة على العمل في هذا المجال كثير المطالب ومن ضمنها الترقيات والأهمية والقبول الشعبي والدعم النفسي. ويجب أن تتم مكافأة الالتزام الشخصي بالمساواة بين الجنسين وأن تُعتبر عملاً مكملاً ولا غنى عنه للالتزام المؤسساتي على النطاق الأوسع.

في ليبريا، اكتسبت وحدة حماية النساء والأطفال شيئاً من هيبة فرقة العمل النخبوية ضمن الإطار الأكبر للشرطة، ويعود ذلك جزئياً إلى دعم المانحين الذي عمل على أن تكون هذه الوحدة أفضل تجهيزاً من بعض نظيراتها. وبالتالي أصبح عناصر الشرطة راغبين في الاضطلاع بأعمال ذات صلة بالشؤون الجنسانية فهذه لم تعد موسومة بالنظرة الشائعة بأنها مهملة أو أنها موضوع أقل شأناً لا أولوية له.

يعتبر وجود أنظمة عقوبات تحول دون عدم الالتزام ببنود الولاية والسياسات والإجراءات التشغيلية الجديدة والمعاقبة عليه، عنصراً مركزياً في تقوية تأثير كافة العناصر الأخرى الداخلة في إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية واستدامتها. يجب على أنظمة الإصلاح الداخلية وآليات الإشراف الخارجية (انظر أدناه) أن تنطوي على نقاط مرجعية ومدونات سلوك ومعايير تشغيل جديدة.

أخيراً، ينبغي أن تنعكس مراعاة الاعتبارات الجنسانية في ممارسات التشغيل في عملية استقدام الموظفين حيث ينبغي أن يشكل الالتزام بمبادئ المساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من عملية التوظيف.

منح نياشين لعناصر من الشرطة النسائية في هايتي: صور الأمم المتحدة/ لوغان أباسي

وفي السياقات التقليدية، قد يحبذ كل من الشرطة والمجتمع عموماً التفاوض والتسوية كوسيلة مناسبة للتعامل مع العنف الجنسي. وقد يقود هذا إلى أوضاع يسامح فيها رجال رجالاً عن عنف ارتُكب ضد نساء. من الصعب للغاية تغيير أو تعديل هذه السلوكيات التي تحددها اعتبارات ثقافية عبر الإصلاحات المؤسساتية التي لا تُشرك المجتمع ككل. **إن الشرطة، مثلها مثل حال كثير من المؤسسات العامة، تعيد إنتاج القوالب النمطية والمواقف المتحيزة التي تتعامل بها مجتمعاتها فيما يتعلق بالرجال والنساء.** وهذا يعمل بصفة مباشرة على تشكيل الثقافة المؤسسية مما يؤثر على ولاية المؤسسة وعلى العمليات وعلى تخصيص الموارد. لهذه الأسباب، يعتبر بناء الوعي عند الرجال والنساء بحقوق المرأة والتشجيع على إحداث نقلة في التحيّز الجنساني المعمم عبر استخدام الإعلام والثقافة الشعبية، جانباً أساسياً من جوانب التغيير القانوني والاجتماعي.

يحتاج عناصر الشرطة الذكور والإناث إلى التحلي بقدر أكبر من الوعي بطبيعة الجرائم التي يتم ارتكابها بحق النساء ودرجة تلك الجرائم ومدى خطورتها. لذا فإنه يتعين على إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية أن يستثمر في التدريب المحدد الرامي إلى تكوين فهم للولايات الجديدة في مجال إنفاذ القانون التي تشتمل تحديداً على العنف الجنساني. ويتوجب تدريب ضباط الشرطة كي يأخذوا تلك الأشكال من العنف ضد النساء والأطفال على محمل الجد. ويجب عليهم تغيير طرق تعاملهم مع ضحايا العنف الجنسي والناجين منه الذين غالباً ما يكونون أكثر خوفاً وأكثر ضعفاً من أن يتعاملوا مع السلوك العدواني الميال إلى انتهاك الحقوق الذي يمارسه ضباط الشرطة وعناصرها في مركز الشرطة. يستثمر عدد من وكالات الأمم المتحدة في تدريب الشرطة على الجوانب الجنسانية، وخصوصاً صندوق الأمم المتحدة لسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ومع أن تجريم العنف الجنسي يعدُّ من أولويات إصلاح الشرطة في أوضاع ما بعد النزاعات، يجب أن تصاحبه جهود على نطاق أوسع بحيث تصبح الولايات المحددة المنوطة بالمؤسسات ومبادئها ومهماتها الاستراتيجية منسجمة مع مبادئ المساواة بين الجنسين. فالشرطة في جمهورية نيكاراغوا، على سبيل المثال، تعتبر 'المنظور الجنساني' واحداً من مبادئها وقيمها المؤسسية التسعة. إضافة إلى ذلك، ينبغي إدماج القضايا الجنسانية، وعلى نحو ممنهج، في كافة عناصر تدريب الشرطة بما يضمن ذهاب جهود الإصلاح إلى ما هو أبعد من قضايا العنف الجنساني.

ممارسات التشغيل، والحوافز، ومقاييس الأداء

يتوجب العمل على تعزيز التدريب عن طريق إحداث تغييرات في البروتوكولات والإجراءات التشغيلية المعمول بها، وتقديم الحوافز الملموسة من أجل تحفيز ومكافأة التغيير في الممارسات، وصياغة النظم التي تمنع أو تعاقب على عدم التقيد بالولاية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. أخيراً، ينبغي لمقاييس الأداء أن تسجل مدى التزام طاقم العاملين بمبادئ المساواة بين الجنسين كما عبرت عنها الأنواع الجديدة من ممارسة عمل الشرطة في المجتمع التي تستجيب لاحتياجات النساء والرجال بحيث لا يتم تجاهل هذه الأنواع المبتكرة.

تعمل البروتوكولات والإجراءات التشغيلية على ترجمة الولاية الجديدة إلى ممارسات جديدة. وفيما يتعلق بالاستجابات الفعالة تجاه العنف الجنساني، تم وضع إجراءات تشغيل جديدة في أجهزة الشرطة في شتى بقاع العالم وهي إجراءات تخول اعتقال مرتكبي الانتهاكات على أساس الاشتباه القائم على أسباب معقولة (بدلاً من إقناع النساء بالعودة إلى الشريك العنيف) وتفرض رفع التقرير إلى الضابط الأعلى رتبة وتقديم المساعدة في توفير الرعاية الطبية للضحايا.[10]

وحدة شرطة تم تشكيلها تقوم بحراسة مسكن لأشخاص معرضين للخطر في تيمور-ليشتي. *المصدر: صور الأمم المتحدة/ مارتين بيريه*

الجنسين أن تعمل على كل عنصر من عناصر التغيير المؤسساتي الواردة أعلاه. كذلك، فإن لكل عنصر من هذه العناصر دوره الذي يلعبه ضمن جهود بناء جهاز شرطة يتسم بأنه أكثر استجابة للاحتياجات الأمنية للمرأة.

الولاية: تجريم انتهاكات حقوق المرأة

في بعض السياقات التي لا يتم فيها منع وقوع انتهاكات ممنهجة لحقوق النساء أو لا يتم التحقيق فيها من قبل الشرطة، يكون هناك تحيُّز كبير ضد النساء في النظام القانوني – حيث لا تتوفر في الواقع ولاية قوية للدفاع عن حقوق النساء. قد يُنظر إلى الإساءة الجسدية للنساء أو لممتلكاتهن، وخاصة عند ارتكابها من قبل قريب ذكر في الإطار المنزلي، على أنها شأن خاص لا يتطلب اهتمام الشرطة. وبالتالي، فإن كسر الصمت، بوسائل منها الإصلاح القانوني للارتقاء بالقوانين الوطنية إلى مستوى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، يمثل الخطوة الأساسية الأولى نحو بناء منظومة لإنفاذ القانون قادرة على حماية النساء.

وفي سياقات ما بعد النزاعات، أصبح الإصلاح القانوني من أولويات الحركة النسائية ومن أولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ففي ليبيريا، مثلاً، كان من بين أول القوانين الجديدة التي تمت الموافقة عليها بعد انتخاب الرئيسة إيلين جونسون سيرليف هو تشريع قوي بجرم الاغتصاب.[8] وفي سيراليون، تمت في حزيران/ يونيو 2007 الموافقة على ثلاثة قوانين الغاية منها تعزيز حقوق المرأة فيما يتعلق بالزواج والإرث والعنف الجنساني، حيث يُنظر إلى ذلك على أنه أمر أساسي لدعم جهود تحسين مستوى استجابة الشرطة لانتهاكات حقوق المرأة.

إلا أن الولاية الرسمية قد لا تعمل إلا قليلاً على التغيير في التحيز الجنساني والمواقف التمييزية الراسخة. ولكي تكون تدابير إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية فعالة، يجب أن تُضفى عليها صبغة ذاتية من قبل المجتمع وضباط الشرطة أنفسهم. وقد يمثل هذا الأمر تحدياً خاصاً بحد ذاته في السياقات التي يُنظر فيها إلى ممارسة العنف ضد النساء على أنه تفوق اجتماعي للذكور. إن ثبات المواقف والعقليات على حالها دون تغيير سيتمخض عنه عوائق مألوفة أمام عملية الضبط الأمني لانتهاكات حقوق النساء وخاصة فيما يتعلق بالعنف الجنسي، ومنها:

- قلة الإبلاغ من قبل الضحايا والشهود، وإفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب بسبب التوافق الضمني لآراء المجتمع بهذا الشأن؛
- الضغط باتجاه التعامل مع العنف ضد النساء على أنه خلاف عائلي يتوجب تسوية أمره خارج منظومة العدالة الجنائية؛
- الميل إلى اعتبار إساءة معاملة الأطفال شأناً عائلياً داخلياً؛
- الوصمة التي تعاني منها النساء اللائي يتعرضن للعنف الجنسي من قبل أشخاص معروفين؛
- إلقاء اللوم على الضحية؛
- عزل الضحية بعد التعرض للصدمة؛
- التعامل مع الانتهاك على أنه مصدر خزي بالنسبة للضحية.

الأسوأ من ذلك أن الشرطة نفسها قد ترتكب جرائم بحق النساء ابتداءً من المضايقة الجنسية في الشارع إلى الاعتداء الجنسي في زنازين الشرطة.[9] حتى عناصر الشرطة النسائية قد تتعرض للتميز والعنف الجنساني من زملائهن الذكور.

الإنمائي للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة حالياً) ومكتب منع الأزمات والانتعاش منها التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام في دراسة تتناول تجربة الأمم المتحدة في إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية من أجل تحديد الممارسات السليمة التي تساعد في صياغة الحد الأدنى من المعايير الخاصة بسياسات الشرطة وعملياتها.[4]

وقد ركزت هذه الدراسة تحديداً على الدروس المستفادة من إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية في كل من كوسوفو وليبيريا وجمهورية سيراليون. وتظهر نتائج الدارسة أن إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية يشكل أداة حيوية في تقدم عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) وإعمال حقوق الإنسان للنساء بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وتمثل الدارسة وسيلة مفيدة يمكن عن استغلالها لإنشاء أجهزة شرطة قابلة للمساءلة والإنصاف وفعالة وتحترم الحقوق وقادرة على خدمة النساء في أوضاع الأزمات وما بعد النزاعات.[5] تلخص هذه المذكرة التوجيهية العناصر الأساسية في إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية مستندة إلى النتائج التي خلُصت إليها الدارسة المشتركة بين الوكالات والدروس التي انبثقت عن برامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة حالياً) والبرامج التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدان أخرى.[6]

تعريفات

يستند إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية إلى افتراض أساسي بأن الأدوار التي تتشكل اجتماعياً للرجل والمرأة، وما يترتب عليها من سلوكيات وموقع اجتماعي وإمكانية الوصول للسلطة والموارد أمام الرجل والمرأة، تؤدي إلى خلق جوانب ضعف خاصة بنوع الجنس أو جوانب انعدام أمن مرتبطة بنوع الجنس. قد يكون بعض جوانب الضعف هذه بارزاً بصورة استثنائية أثناء النزاعات وبعدها نظراً لإمكانية استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب. وقد تستمر هذه الجوانب بمستويات عالية عند انتهاء النزاع رسمياً. لذلك فإنه يتم تطبيق التحليل الجنساني على عمليات إصلاح الشرطة بما يضمن إدماج مبادئ المساواة بين الجنسين بصورة ثابتة في كافة مراحل تخطيط هذه العمليات وتصميمها

عناصر من الشرطة الليبيرية الوطنية أثناء حفل تخريجهن. *المصدر: صور الأمم المتحدة/ كريستوفر هيرويغ*

وتنفيذها وتقييمها. تتطرق عملية إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية أيضاً إلى كيفية صياغة عملية تكوين الهويات الجنسانية للتصورات المتعلقة بالولاية التي يتم إيكالها إلى أجهزة الأمن والشرطة.

إن الهدف من إنشاء أجهزة شرطة مراعية للاعتبارات الجنسانية هو الاستجابة إلى الاحتياجات الأمنية المحددة للنساء والرجال والبنات والأولاد ومنع بروزها. وينبغي لإصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية أيضاً أن يساعد على بناء مؤسسات شرطية غير تمييزية وتعكس تنوع انتماءات المواطنين وتكون خاضعة للمساءلة أمام عموم المواطنين. وبالتالي فإن أجهزة الشرطة ستكون أكثر قدرة على الوفاء بالولاية الأساسية الموكلة إليها بإرساء حكم القانون.

يستند دعم الأمم المتحدة لإصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية على مبدأ أنه يمكن لوجود جهاز شرطة بهذه السمات أن يعزز أمن المواطنين إلى حد كبير. وهذه مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية البشرية وحقوق الإنسان والسلام: فعندما لا تكون أجهزة الشرطة مستجيبة إلى الاحتياجات الأمنية المختلفة للنساء والرجال فإن خطر وقوع عنف جنساني سيكون أكبر بكثير لا سيما في أوضاع ما بعد النزاعات مما يضعف بصورة خطيرة من جهود إرساء حكم القانون والانتعاش بعد انتهاء النزاعات. تتمتع النساء في البلدان الخارجة من النزاعات بحق احترام حقهن الإنساني في المساواة بين الجنسين وحمايته. وتوفر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) معاً مرجعية قانونية ومعيارية قوية في كل أنحاء العالم من خلال شرطهما المتمثل في أن ينطوي إصلاح الشرطة على كافة التدابير اللازمة لضمان تمتع النساء بحقوقهن. وبناءً عليه فإن الأمم المتحدة تعترف بالقطاع الأمني بصفته الطرف المسؤول عن ضمان الأمن الشخصي للنساء — الذي يعتبر بحد ذاته حقاً وشرطاً مسبقاً أساسياً لتمتع النساء بكافة الحقوق الأخرى.[7]

فيما يلي العناصر الأساسية للتغيير المؤسساتي المراعي للاعتبارات الجنسانية في إطار إصلاح أية مؤسسة:

- ولاية المؤسسة: ما المفترض منها القيام به وبواسطة من؟
- ممارسات التشغيل ونظم الحوافز ومقاييس الأداء بالإضافة إلى الثقافات غير الرسمية: ما المفترض بها القيام به؟ مّن يقوم بماذا وكيف؟ ومن يراجع الأداء؟
- تركيبة العاملين وتقسيم العمل والسلطة بين مختلف الجماعات الاجتماعية: من يقوم بالعمل؟ من يصنع القرارات؟ من الذين تتم مساءلتهم؟
- أنظمة المساءلة: كيف تتعلم المؤسسة وتصحح الأخطاء وتستجيب للاحتياجات المتغيرة للناس الذين تعمل على خدمتهم؟ كيف يقوم الفاعلون الداخليون والخارجيون بعملية المراقبة وكيف يصححون الأخطاء إذا لزم الأمر؟

يجب على عملية إصلاح الشرطة بعد انتهاء النزاعات إن كانت تهدف إلى معالجة مشكلات كالفساد والاستخدام المفرط للقوة والتحيز الإثني والتمييز بين

مقدمة

في أوائل عام 2007، أرسلت الحكومة الهندية أكثر من 100 شرطية ممن تلقيّن تدريباً عالي المستوى إلى جمهورية ليبيريا. وكانت تلك أول وحدة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة مؤلفة بالكامل من الإناث. وتشير التقارير إلى أن وجود هذه الوحدة من الشرطة النسائية في ليبيريا كان عوناً للنساء الليبيريات مما شجعهن على التقدم وتسجيل شكاويهن والانضمام إلى جهاز الشرطة الليبيرية. وتعمل هذه الوحدة على تيسير إمكانية حصول عموم النساء على الخدمات الأمنية في بلد يشهد معدلاً مرتفعاً من العنف الجنساني بما في ذلك العنف الجنسي.[1] هذه الوحدة هي مثال واضح على الآمال العريضة التي تحدو الأمم المتحدة في إطار جهودها الرامية إلى إجراء إصلاحات تراعي الاعتبارات الجنسانية على سلك الشرطة في الدول الخارجة من نزاعات. ومنذ ذلك الحين، وفي ضوء التأثير الإيجابي الذي أحدثته وحدة الشرطة النسائية الهندية في ليبيريا، تم تطبيق هذه التجربة في بلدان أخرى شاركت بوحدات عسكرية في بعثات أممية أخرى.

خلال العقد الأخير، تزايدت بسرعة مشاركة النساء في مجالات الحكم الديمقراطي وحل النزاعات والنشاط الاقتصادي التي تعد عناصر أساسية لاستدامة السلام في سياقات ما بعد النزاعات. وقد كلّف قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإقرار بهذه الحقيقة وضمان مشاركة النساء في عمليات السلام. إلا أن النساء يواجهن قيوداً هائلة تحدُّ من مشاركتهن في الإدارة الفاعلة في الحياة العامة بعد انتهاء النزاعات، ليس أقلها القيود الناتجة عن التهديد بارتكاب العنف الجنساني أو المعاناة منه. لذا فإن الأمن الشخصي للنساء

> **لذا فإن الأمن الشخصي للنساء هو شرط مسبق أساسي لمشاركتهن الفاعلة في بناء السلام.**

هو شرط مسبق أساسي لمشاركتهن الفاعلة في بناء السلام. وتقع مسؤولية مواجهة هذا التحدي في تأمين الحياة العامة والخاصة للمرأة على عاتق الكثير من المؤسسات التي يحتل جهاز الشرطة موقعاً مركزياً بينها. يمكن لجهاز الشرطة

مجندات من الشرطة الأفغانية يجرين تمريناً تدريبياً في أكاديمية الشرطة بالعاصمة الأفغانية كابول.
المصدر: صور الأمم المتحدة/ فاردين واعظي.

بعد إصلاحه وإذا ما تلقى دعماً ملائماً أن يؤدي دوراً مركزياً في تعزيز عمل المرأة في بناء السلام.

تُعتبر مسألة استعادة الشرطة لمهام عملها وإصلاحها من بين الدعائم الأساسية لإجراءات الانتعاش بعد النزاعات لأن فعالية كافة عمليات الحكم تنبثق عن الإنفاذ الفاعل للقانون.[2] إلا أنه يتعين علينا التعامل مع نطاق واسع من الشواغل ضمن جهود ما بعد النزاع إذا ما أردنا إعادة إرساء حكم القانون. هذا بالإضافة إلى وجوب التعامل مع حق النساء في الأمن كجانب من جوانب عملية الإصلاح وهو أمر غالباً ما كان يتم التغاضي عنه في الماضي. إن من شأن تجاهل الاحتياجات الأمنية للنساء أن يعرض للخطر شمولية واستدامة عملية بناء السلام وجهود بناء الحكم الديمقراطي بعد انتهاء النزاع. فضلاً عن أنه ينتهك حقوقهن الإنسانية. تستعرض هذه المذكرة التوجيهية بصفتها إسهاماً نحو عملية برمجة فاعلة ومستدامة وقائمة على الحقوق في هذا المجال، العناصر الأساسية في إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية في الدول الخارجة من النزاعات.

سعياً إلى تعميق التزام الأمم المتحدة بتمكين المرأة والعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في أوقات السلم والحرب،[3] شرع صندوق الأمم المتحدة

إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية في المجتمعات الخارجة من النزاعات

تنويهات

لقد استفادت مذكرة السياسة هذه من إسهامات شارك بها كل من الآتية أسماؤهم: ميغان باستيك، أنجالي دايال، تارا دينهام، فانيسا فارر، آن ماري غوتيز، كاتيا هيميرتش، نادين جب، ويني كوسوما، كومفورت لامبتي، ماركوس لينزين، أنتيريو لوبيس، أنيت ليث، كارولين سميت، آني-كريستين ترايبر، أنانيا فاجبي، كريستين فلاسيك، لي والدورف.

تمت ترجمة هذا الكتاب المرجعي الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بفضل دعم كريم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA).

الطبعة الأولى، آب/أغسطس 2009

الطبعة الثانية، أيلول/ سبتمبر 2012

*أي إشارة إلى "صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة" في هذه الوثيقة يجب أن تُفهم بأنها تشير إلى "صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة السابق"، وهو أحد أربع هيئات أُدمجت في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في 21 تموز/يوليو 2010 وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 64/289.

*أي إشارة إلى "قرار الأمم المتحدة رقم 1325 والقرارات اللاحقة أو القرارات الستة بشأن المرأة والسلام والأمن" في هذه الوثيقة يجب أن تُفهم بأنها تشير إلى قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن 1325 (2000)، 1820 (2008)، 1888 (2009)، 1889 (2009)، و 1960 (2010)، و 2106 (2013).

"في وقت إعادة طباعة هذا الدليل في عام 2014، تم إقرار قرارين إضافيين بشأن المرأة والسلام والأمن، وهما: 2106 (2013) و 2122 (2013). وقد أدرجنا النص الكامل لهذين القرارين في المرفقات، إلا أننا لم ندرجهما في هذه الطبعة الجديدة من الدليل".

صورة الغلاف: عناصر من الشرطة النسائية من وحدة الشرطة التابعة للكتيبة النيجيرية العاملة ضمن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا يشاركن في عرض تقليد الأوسمة العسكرية الذي أقيم تكريماً لخدمتهن، 14 آب/أغسطس 2008، غبانغا، ليبيريا. *المصدر: صور الأمم المتحدة/ كريستوفر هيرويغ*

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

إصلاح الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية في المجتمعات الخارجة من النزاعات